الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2009/WG.6/6
17 December 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اجتماع فريق الخبراء حول اعتماد نهج السبل المستدامة
لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في منطقة الإسكوا
بيروت، ٢١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

التنمية المحلية والريفية في اليمن

إعداد

السيد عبد الله أحمد الغيثي
مدير عام السياسات والبرامج الإقليمية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الجمهورية اليمنية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة آراء الإسكوا.

09-0566

التنمية المحلية والريفية في اليمن

إعداد

السيد عبدالله أحمد الغيثي
مدير عام السياسات والبرامج الإقليمية

اجتماع فريق الخبراء حول اعتماد نهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في منطقة الاسكوا

بيت الأمم المتحدة ، مقر الإسكوا ، ٢١-٢٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩

الوضع الراهن للتنمية الريفية في اليمن

إن سياسات وبرامج التنمية الريفية في اليمن أعطت الأولوية لتنمية القطاع الزراعي النباتي والحيواني والسمكي وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الريف وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن عن طريق التوسع في برامج التنمية المحلية والريفية المتكاملة، وتفعيل آليات المشاركة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في العمل التنموي.

وتقوم صناديق التنمية المحلية والرعاية الاجتماعية بدعم برامج يتحول من خلالها الفقراء المحتاجين من متلقين للمساعدات الإنسانية إلى أعضاء منتجين يعتمدون على أنفسهم وتساهم الدولة مع المجالس المحلية في تقديم الخدمات البحثية والإرشادية وتوفير مستلزمات الإنتاج وخدمات الصحة، والتعليم والطرق والمياه للمجتمعات المحلية والريفية ، كما تقوم حالياً ببناء وحدات سكنية لمحدودي الدخل ،إلى جانب اهتمامها ببرامج تمكين المرأة بالذات الريفية وتطوير قدراتها في الأنشطة التنموية وتقديم خدمات التدريب وتوسيع المشاركة الشعبية في برامج التنمية المحلية والريفية بتقديم قروض ميسرة لصغار المزارعين والصيادين عن طريق بنوك الائتمان لاستثمارها في تطوير العمل الزراعي والسمكي وزيادة الإنتاج والدخل كما تسهل عمليات التسويق والتصدير وبالذات إلى دول الخليج لتعظيم الربحية وتحسين المعيشية.

أهمية التنمية المحلية والريفية:

تنبع أهميتها من توفر الإرادة السياسية والشعبية، بالإضافة إلى توفر الرغبة لدى شركاء التنمية للمساهمة في دعم جهود الحكومة والشعب بإتباع أسلوب التنمية اللامركزية للتنمية المحلية والريفية نظراً لارتفاع حجم السكان والفقراء بالريف والتفاوت في مؤشرات التنمية بين الحضر والريف وتبرز عدة خصائص للريف اليمني تؤثر سلبا على التنمية فيه منها:

* تدهور الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية بسب عشوائية الضخ للمياه الجوفية وتدني الحفاظ على المدرجات الزراعية وتزايد زراعة القات ويعمل في الزراعة الريفية أكثر من ٥٤% من القوى العاملة.
* تبعثر التجمعات السكانية فهناك أكثر من ١٣٧ ألف تجمع سكاني في اليمن منهم ٧٤ % من السكان يعيشون في الريف مما يشكل عقبة في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع تكاليف البنية الأساسية.
*ضعف نوعية خدمات التعليم والصحة وخاصة بين الإناث نتيجة لتدني الرقابة والحوافز.
* افتقار الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي والكهرباء الرخيصة وكذلك صعوبة الطرق لربط المناطق الريفية بالحضرية وبالأسواق.

المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية والريفية

خلاصة التجارب التاريخية المحلية على صعيد المشاركة المجتمعية

تميز اليمنيون منذ القدم بالعمل الطوعي الجماعي المنظم عند تنفيذ الكثير من الأنشطة والأعمال، سواءً التي تعود بالفائدة على المجتمع ككل، أو مساعدة شخص أو أسرة في مواسم معينة حيث قام قدماء اليمنيون بتطوير أعراف ونظم لتنظيم تلك الأعمال وهي تمثل نوع من الموارد قد تكون شحيحة ونادرة إلا أن الأعراف قد ساهمت في تنمية الاعتماد على الذات لدى المجتمعات الريفية مثل التعاونيات سابقاً.

المشاركة المجتمعية

*جاء قانون السلطة المحلية منسجما مع الدستور في التأكيد على قيام نظام السلطة المحلية على أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المجالس المحلية المنتخبة.

*أعطت العديد من المؤسسات المحلية اهتماماً متفاوتا للمشاركة المجتمعية، حيث نجد أن بعضها تهتم بالمشاركة المجتمعية كوسيلة لإنجاح مشاريعها والآخر يهتم بالمشاركة المجتمعية كغاية لتمكين المجتمعات المحلية والوصول بها إلى المشاركة الفعلية في إدارة جميع شئونها، إضافة إلى كونها وسيلة لإنجاح التدخلات التنموية وتحقق تملكها من قبل المواطنين وفي كل الحالات، نجد أن هذا المفهوم بدأ يترسخ كثقافة تنموية لدى الكثير من الجهات، حتى أن بعض الوزارات بدأت تنشئ أطراً ضمن هيكلياتها تعنى بالمشاركة المجتمعية (كما هو الحال في وزارة التربية والتعليم).

تحديات التنمية المحلية والريفية

إن التحدي الكبير أمام اليمن يتمثل بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين من خلال تحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل وتوفير الخدمات وتقليص الفجوات في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والحضر وقد ساعد التوجه نحو اللامركزية على مواجهة التحديات المتعلقة بتدني مؤشرات التنمية ومحدودية الموارد والتي تعيق عملية التنمية بالريف والحضر وتراهن الحكومة على هذا التوجه في تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر وتنحصر تلك التحديات في:

- ❖ معدل نمو سكاني مرتفع(٣,٠%) وتشتت التجمعات السكانية وتباعدها إلى جانب شحة الموارد المائية انعكس على تدني نسب التغطية من المياه الصالحة للشرب إلى مستوى نصف السكان تقريباً الأمر الذي قد يجعل تحقيق التنمية المحلية والريفية المستدامة عملية صعبة للغاية.
- ❖ ضعف تنمية الموارد البشرية واتساع الأمية إلى ٤٥,٢%_من السكان البالغين, ومحدودية المؤسسات التعليمية والتدريبية وارتفاع التسرب من التعليم الأساسي والثانوي وخاصة الإناث والفجوات التعليمية بين الذكور والإناث والحضر والريف, وتدني مستوى مخرجات التعليم.
- ❖ ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية حيث لازالت الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية محدودة ولا تتناسب مع الاحتياجات التنموية خاصة في القطاعات الواعدة كالسياحة والأسماك والصناعات الخفيفة.
- ❖ قصور منظومة الحكم الجيد والتي تظهر في مؤشرات هامة مثل ضعف فاعلية مكافحة الفساد وأداء السلطة القضائية فضلا عن تدني مستوى الخدمات العامة وعدم كفايتها.
- ❖ ضعف برامج التنمية المحلية الشاملة وغياب خطط استخدامات الأراضي وتوطين السكان، بالإضافة إلى تنمية غير متوازنة تركز على توزيع الموارد لصالح المجتمعات الحضرية على حساب المجتمعات المحلية والريفية مما ولد نقصا حادا في القدرات الإدارية والفنية في المناطق الريفية وتكدسها في المناطق الحضرية.
- ❖ محدودية وعي المواطنين بأبعاد نظام اللامركزية والدور المطلوب منهم في للتنمية.
- ❖ ضعف القاعدة الاقتصادية في كثير من المناطق الريفية والنائية والتي تتميز بشحه الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة الزراعية المناسبة، مما يقلل من فرص نجاح واستمرار التنمية المحلية والريفية على المدى البعيد.
- ❖ الافتقار إلى وجود قاعدة محلية للبيانات والمعلومات المتعلقة بجميع جوانب التنمية المحلية والريفية ، مما يجعل عملية الإعداد والتنفيذ والمتابعة للخطط التنموية أمرا في غاية الصعوبة.

مستوى الفقر في اليمن

يسكن اغلب سكان اليمن في الريف وبنسبة ٧٤% من سكان اليمن البالغ(٢٢ مليون نسمة) وتسود ظاهرة الفقر في الريف والحضر ولكنه يأخذ صفة ريفية حيث يعيش في المناطق الريفية (٨٤ ٪) من الفقراء (٧مليون نسمة)وقد انعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بمتوسط ٤,١%مع انخفاض موازي في النمو السكاني من% ٣,٥ إلى% ٣ إيجاباً على تحسين مستوى الفقر والمعيشة مما أدى إلى تراجع الفقر العام من% ٣٩,٤ عام ٢٠٠٠ إلى% ٣٥,٥ عام ٢٠٠٥ وانخفضت نسبة الفقر العام فى الحضر من% ٣٢,٢ إلى% ٢٠,٧ بينما تراجعت فى الريف بنسبة أقل من ٤٣,٦% إلى% ٤٠,٦ رغم التحسن هذا إلا انه خلال الفترة٢٠٠٨،٢٠٠٧م ارتفع مستوى الفقر بالريف إلى ٤٦ ٪ ويتفاوت في بعض المناطق الريفية، فيرتفع في محافظة عمران إلى ٧٠ ٪ بينما ينخفض إلى ٢٠ ٪ في المهرة ، صعدة). مما يعني أن تحسن المستوى المعيشي لأشد الناس فقراً في الريف كانت أقل من الحضر **وهذا يرجع إلى الأسباب الآتية:**

- استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني وبالذات في الريف.
- الجفاف وتصحر الأراضي الزراعية وضعف الموارد الطبيعية ذات الجودة الاقتصادية.
- ضعف الموارد المائية الدائمة اللازمة للنهضة الزراعية الحديثة ومحدودية الحيازة الزراعية.
- كبر حجم الأسرة وارتفاع عدد الأطفال فيها وبالتالي ارتفاع معدل الإعالة.
- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والشابات في سن العمل ومحدودية فرص العمل المتاحة.
- الظروف الطبيعية والمناخية وتأثيرها على الإنتاج الزراعي والسمكي.
- تضاعف أسعار المواد الغذائية وانخفاض الدخل وتدني الإنفاق على الغذاء.
- ظاهرة انتشار الأمية والتي أدت إلى تزايد معدلات الفقر وتدهور الأوضاع الصحية.
- تضائل الأنشطة الاقتصادية والخدمية المولدة لفرص العمل والمدرة للدخل.
- تنامي العجز في الميزانية وانخفاض إنتاج النفط، وتحويلات المغتربين وارتفاع اللاجئين إلى اليمن من القرن الأفريقى.

لذا فإن قدرة اليمن على معالجة الوضع تصبح محدودة دون المساعدة الخارجية.

المنطلقات العامة للتنمية المحلية والريفية:

*بقيام دولة الوحدة المباركة، بدأت مرحلة جديدة لبناء الدولة اليمنية الحديثة ومسيرة اللامركزية والتي شيدت على أسس دستورية أكدت جميعها على المشاركة الشعبية واعتبر السلطة المحلية إحدى السلطات الدستورية.

*أكد الدستور على تمتع الوحدات الإدارية بالشخصية الاعتبارية والتي تتجسد من خلال قيام مجالس محلية منتخبة تمارس مهامها وصلاحياتها في حدود الوحدة الإدارية وتتولى اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية الخاصة بها والإشراف والرقابة والمحاسبة لأجهزة السلطة المحلية طبقا لقانون السلطة المحلية.

*تبنت الدولة الأسس المرجعية للتنمية والمتمثلة بالرؤية الإستراتيجية للتنمية ٢٠٢٥م والاستراتيجيات القطاعية والخطط الوطنية وإستراتيجية الحكم المحلي والتوجه نحو اللامركزية وأهداف الألفية **وبرامج الإصلاح المالي والإداري.**

*حظيت تجربة الانتقال إلى نظام اللامركزية بدعم عدد من شركاء التنمية على المستوى المحلي والدولي، وبدأت شراكة مع المجتمعات المحلية والحكومة اليمنية عبر تمويل برامج مقدمة من المانحين كالبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال،البنك الدولي ،الصندوق الاجتماعي للتنمية، الوكالة الأمريكية للتنمية، الحكومة الدانمركية، الحكومة الهولندية والإيطالية، الفرنسية،والألمانية مشروع الأشغال العامة...الخ.

الفرص الاستثمارية للتنمية الريفية:

- المشروعات المعتمدة للسلطة المحلية في المحافظات والمديريات في إطار موازنة الدولة.
- المشروعات المحددة في البرامج والمساعدات الخارجية والموجهة للتنمية المحلية والريفية.
- مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة والممولة من عدد من المانحين قروض ومساعدات.
- المشروعات المعتمدة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لكل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الطرق الريفية ومشروع الأشغال العامة.
- المشروعات المقدمة من الإيفاد والبنك الإسلامي والدول والمنظمات المانحة الأخرى.
- السمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمتلكها بعض المناطق المحلية والريفية.

الاهتمام بالتنمية المحلية والريفية

اتخذت الدولة عدة إجراءات لتعزيز قدراتها على تحقيق أهداف التنمية المحلية والريفية بما في ذلك اعتماد استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية المحلية والريفية واتخاذ إجراء تشريعي لإيجاد بيئة تمكينية وإقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني وإشراك الناس في إدارة شؤونهم المحلية ومراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج وتحسين الشفافية والمسائلة في إدارة الحكم.

الغاية: معالجة الاختلالات القائمة بين الريف والحضر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة وتوجيه الموارد والأنشطة نحو المناطق المحلية والريفية المحرومة من التنمية وصولا لتحقيق أهداف التنمية الألفية والرؤية الإستراتيجية للتنمية ٢٠٢٥م، ومن المعروف أن التنمية المحلية والريفية هي محصلة الجهود الفردية والجماعية والمؤسسية (الرسمية والشعبية) الهادفة إلى إشباع حاجات المجتمع المحلي ورفع قدراتهم على تغيير الأوضاع المحيطة بهم، **ولتحقيق ذلك، فقد اتخذت الدولة عدة إجراءات لتحقيق أهداف التنمية المحلية والريفية منها:**

تحقيق نمو اقتصادي وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز البنية التحتية للمحليات انطلاقاً من :

- تحسين استخدام المياه وإدارة الأراضي الزراعية من خلال إدارة موارد المياه في الأحواض المائية ومعالجة أزمة المياه الجوفية في المناطق الجبلية.
- تعزيز الزراعة والثروة الحيوانية كمصدر رئيس ومستدام للنمو في مناطق المرتفعات والوديان وحصر زراعة القات وتشجيع المحاصيل النقدية المنافسة مثل المانجو والعنب والبرتقال والبن والحبوب والخضروات وتحسين الإنتاجية والتنافسية للثروة الحيوانية.
- التركيز على قطاع الأسماك كمصدر للنمو وتحسين المعيشة في المناطق الساحلية.

- تشجيع الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية لخلق فرص عمل خارج نطاق القطاع الزراعي.

تنمية الموارد البشرية وتقديم الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة من خلال:

- إعطاء أولوية لزيادة الالتحاق بالتعليم الأساسي وخاصة للإناث في إطار يعتمد على التنسيق ومشاركة المجتمعات المحلية وبناء القدرات على المستوى المحلي.
- المساهمة في تحقيق أهداف الألفية في التعليم الأساسي بحلول عام٢٠١٥م.
- معالجة التباين القائم في خدمات الصحة الأولية بين الريف والحضر.

تحسين البنية التحتية في الريف وتشمل:

- البنية التحتية للمياه والحفاظ على التربة والطاقة والاتصالات والطرق الريفية.
- البنية التحتية الاجتماعية (المدارس ،الوحدات الصحية).
- إعطاء أولوية للصيانة والتشغيل للمشروعات القائمة وإكمال مشروعات المياه والكهرباء والطرق.
- التركيز على المناطق الريفية الواعدة بالنمو الاقتصادي.

ضمان الحماية الاجتماعية:

- التركيز على أنشطة التنمية المحلية والريفية المنفذة عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي.
- مساهمات المانحين متعددي الأطراف.
- تعزيز اللامركزية من خلال بناء قدرات السلطة المحلية.
- تنسيق المشروعات القطاعية الجاري تنفيذها في المحليات وفقا لقانون السلطة المحلية.
- التنمية المتوازنة عبر التكامل الاقتصادي بين المدن وأعماق الريف.
- ضمان الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحديد فرص الاستثمار وتنفيذها.

<u>تعزيز المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي</u>

- توسعت المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال شراكة فعالة بين السلطة المحلية وكافة الأطر التنظيمية في المجتمعات المحلية.
- توسع المهام التنموية ونقلها للوحدات الإدارية وتفعيل دور المجتمع المحلي في التنمية.

*بناء قدرات السلطة المحلية في التخطيط والتنفيذ للتنمية المحلية والريفية من خلال:

- بناء القدرات في مجال تخطيط وبرمجة وإعداد الموازنات وفي إدارة الأعمال المدنية للمشروعات المنفذة محليا.
- تحسين القدرات البشرية للسلطة المحلية على المستويات الفردية، المؤسسية، المجتمعية.
- تعزيز مبادرات تنمية المجتمعات المحلية (كالجمعيات الزراعية-وجمعيات الصيادين).
- مساندة السلطة المحلية في تعبئة الموارد وتوسيع الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل.

توجيه جهود المجتمع المحلي وشركاء التنمية المحليين والخارجيين في دعم التنمية المحلية والريفية بناءً على الأسس التالية:

١. اعتبار أهداف التنمية الألفية وإستراتيجية التخفيف من الفقر والخطط الوطنية والاستراتيجيات القطاعية الإطار المستخدم في تدخلات المانحين على مستوى المناطق المحلية والريفية.
٢. استهداف المناطق المحلية والريفية الأكثر فقراً.
٣. التركيز على قطاعات أساسية كالخدمات الاجتماعية والاقتصادية (كإدارة المياه والزراعة والطرق و الصحة والتعليم الأساسي خاصة تعليم الإناث ...الخ).
٤. دعم تنفيذ قانون السلطة المحلية واللامركزية.

السبل والمعالجات التي اتخذتها الدولة والمجالس المحلية وشركاء التنمية والمجتمعات المحلية لتحسين معيشة سكان المناطق المحلية والريفية:

***في مجال الزراعة والموارد المائية** : لمواجهة محدودية الموارد المائية والأمطار المتذبذبة والمياه الجوفية المحدودة لإحداث تنمية زراعية ريفية مستدامة فقد عملت الدولة على تنفيذ منظومة واسعة من السدود والحواجز المائية بلغ عددها ١١٤٦مشروعا بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٨ مع نشر شبكات ري حديثة.

*اتخذت جملة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع زراعة وإنتاج الحبوب الغذائية المختلفة بتوفير البذور المحسنة ورفع إنتاجيتها والحد من زراعة القات وتوفير القروض الميسرة للمزارعين وتخفيض سعر الديزل وتنشيط البرامج الإرشادية وتشجيع البحث العلمي الزراعي وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي بأسعار تشجيعية.

*تهذيب الوديان وحماية التربة من الانجراف وصيانة المدرجات وبناء الأسواق الزراعية وكذا مكافحة الأمراض والحشرات النباتية والحيوانية.

في مجال الثروة السمكية:بهدف تحسين الدخل ورفع معيشة الصيادين والأعمال المرتبطة بها اتخذت عدة إجراءات بغرض استغلال الثروة السمكية منها إجراء البحوث والدراسات السمكية وزيادة الإنتاج السمكي التقليدي واستكمال وصيانة البنية التحتية والتحديث والتوسع في وسائل الاصطياد التقليدي ورفع كفاءة الصيد الحرفي وتقديم القروض الميسرة للشباب في مجال الإنتاج السمكي.

في مجال الاتصالات والطاقة الريفية :بهدف تشجيع عملية الاستثمار في الأنشطة الخدمية والإنتاجية الغير زراعية بالريف فقد اهتمت الدولة بربط المناطق الريفية بشبكة الاتصالات العامة كما اهتمت بكهربة الريف حيث وصلت نسبة التغطية إلى (٢٢,٩%) من إجمالي سكان الريف من خلال توسيع إمدادات الكهرباء وإنجاز عدة مشاريع رغم ما تواجهه عملية التوسع من معوقات جغرافية في المناطق الريفية وقد وفرت الخدمة الكهربائية لحوالي ٣ ٠٠٨ مليون نسمة من سكان الريف.

في مجال مياه الريف:اتخذت عدة إجراءات منها إنشاء مشاريع جديدة واستكمال المشاريع المتعثرة لتوفير المياه وضمان تشغيلها وتنظيم استخدام المياه وعليه فقد زادت التغطية بمياه الشرب بالريف إلى ٣٥,٧ % استفاد منها حوالي ١,١٦٢ ألف نسمة تقريباً من سكان الريف ولكن تظل نسبة المنتفعين من شبكة المياه في الريف (١٢%)اقل بكثير من الحضر(٨٢%) من سكان الجمهورية.

في مجال الطرق الريفية :تهدف إلى تخفيف عزلة المجتمعات الفقيرة بالذات في المرتفعات الجبلية من خلال مد شبكة من الطرق الريفية بطريقة تشاركيه مع المجتمعات المحلية حيث يتم ربطها بشبكة الطرق

الوطنية وقد أنجزت (٩١٨,٤ كم) طرق ريفية إسفلتية تركزت في ريف أربعة عشر محافظة من ٢١ محافظة ستوفر للسكان المحليين والمزارعين الفقراء فرصا أعظم لإيصال منتجاتهم إلى الأسواق وزيادة دخولهم.

في مجال الصحة:لتحسين الحالة الصحية وتخفيف الفقر بالريف برفع نسبة التغطية بالخدمات الصحية الأولية عبر الاهتمام بتطوير خدمات الصحة الإنجابية والتوسع في إنشاء مراكز الأمومة والطفولة ليصل عددها إلى أكثر من(٤٦٠) مركزاً وتطعيم (٣) مليون امرأة خلال عام ٢٠٠٨ضد مرض الكزاز الوليدى ورفع معدلات الولادة النظيفة إلى مستوى يتجاوز (٣٥%) مما أسهم ذلك في خفض معدل الوفيات إلى ٣٦٥حالة لكل مائة ألف ولادة حية وزيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى (٢٨%) وتوسيع خدمات الطوارئ التوليدي المتاحة إلى (٦٠%) من السكان وتعزيز مشاركة المجتمع في إدارة وتقديم الخدمات الصحية رغم ذلك لازالت نسبة التغطية بالخدمات الصحية ٦٦% من إجمالي السكان منهم ٨٠% في الحضر و ٢٠% بالريف .

في مجال التعليم: بهدف رفع المستوى التعليمي لأبناء الريف وبالذات المرأة وخفض معدل الأمية وبالتالي المساهمة في التنمية وتخفيف الفقر عبر رفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي وبالذات الإناث من خلال التوسع في بناء المدارس والفصول وخاصة المخصصة للإناث كما وضعت استراتيجيات التعليم الأساسي والثانوي تحسين البنية التحتية لمدارس التعليم العام يصبح عدد الغرف الدراسية (١١٤٩٢٣) لتصل إجمالي المدارس إلى ما يزيد عن(١٦) ألف مدرسة وتوفير التعليم المجاني لعدد من التلاميذ في الصفوف (١-٦) والذي أدى إلى الزيادة في معدلات الالتحاق في التعليم إلى (٦٧%) وتخفيض فجوة الالتحاق بين الذكور والإناث لتصل إلى (١٧) نقطة وتوفير مدرسات بالريف والعمل بنظام الحوافز بالريف لتشجيع التحاق الإناث وتوسيع برامج محو الأمية وإنشاء مراكز ومعاهد تدريب مهني وفني بالمديريات.

في مجال تمكين المرأة :اتخذت عدة إجراءات لتوسيع الأنشطة المدرة للدخل وتخفيض البطالة وبالذات للمرأة الريفية عبر إنشاء مراكز تدريب وفتح مراكز تنمية المرأة الريفية وتسهيل عملية الإقراض الريفي بغرض إيجاد فرص عمل وزيادة الدخل وتشجيع الصناعات الحرفية والتقليدية حسب كل منطقة والتوسع في مجالات الاستثمار في الريف وتنفيذ مشاريع تنمية ريفية متكاملة إلى جانب تشجيع استثمارات القطاع الخاص بالريف.

دور شبكة الأمان والحماية الاجتماعية والسلطة المحلية: *يتم دعم مؤسسات ومنظمات المجتمع (جمعيات –اللجان التنموية...الخ) وفق قانون السلطة المحلية بـــ ٢٠% من الموارد المحصلة المحلية للمبادرات الذاتية بالمناطق الريفية الهادفة إلى خلق فرص عمل وتحسين المعيشة.
*تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات الهادفة إلى التخفيف من الفقر ومحاربة البطالة وتقديم الحماية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال:

انجاز مشاريع شبكة الأمان والحماية الاجتماعية(الصندوق الاجتماعي للتنمية-مشروع الأشغال العامة-صندوق الرعية الاجتماعية) (١٧٢٤)مشروع وبتكلفة بلغت ٦١٤,٧ مليون دولار توزعت على مختلف مناطق الجمهورية شملت عدة مجالات صحية وتعليمية وبيئية وزراعة وري والتدريب المهني والدعم المؤسسي وتنمية المنشات الصغيرة والتراث الثقافي وقد أسهمت في توفير فرص عمل لعدد كبير من الأفراد انعكس ذلك في التخفيف من الفقر والحد من البطالة ،كما زاد عدد المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية إلى (١,٠٣٧,٨٢٥) حالة بالإضافة إلى زيادة الإعانة الشهرية الحالية (٢٠٠٠ريال) بنسبة (١٠٠%) و زيادة عدد المستفيدين من مراكز التدريب وتأهيل المعاقين إلى (١٢٦) ألف مستفيد.

في مجال المالية المحلية الذاتية وخطة التنمية المحلية والريفية

تعبئه الموارد المحلية الذاتية

حدد قانون السلطة المحلية موارد مالية للوحدات الإدارية من أربعة مصادر هي:

الموارد المحلية (للمديرية) وهي الموارد التي تجبى في نطاق المديرية ولصالحها، والتي تتكون من ٢٧ نوع من أنواع الإيرادات المختلفة، مثل الزكاة والضرائب والرسوم والعوائد الأخرى.

الموارد المشتركة على مستوى المحافظة وهي التي تجبى في مديريات المحافظة ولمصلحة المحافظة ككل والتي تتكون من ٢٨ نوعا من أنواع الإيرادات مثل الضرائب والرسوم والعوائد الأخرى.

الموارد العامة المشتركة وتتكوّن من الرسوم المفروضة على تذاكر السفر الجوي والبحري والرسوم المفروضة على المواد البترولية ومشتقاتها إلى جانب ٣٠% من الموارد السنوية لصناديق صيانة الطرق وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ورعاية النشء والشباب.

الدعم المركزي والمتمثل فيما تخصصه الدولة من دعم مالي مركزي سنوي للوحدات الإدارية.

التخطيط التنموي تستغل هذه الموارد في تنفيذ خطط وموازنات الوحدات الإدارية وفقاً لقانون السلطة المحلية، حيث لكل وحدة إدارية خطة تنموية وموازنة سنوية مستقلة تشتمل على الموارد والنفقات المتوقعة.

إنفاق الموارد المالية المحلية على التنمية المحلية والريفية

انطلاقاً من خطط التنمية المحلية لتلبية احتياجات المجتمع المحلي فقد تركزت النفقات الاستثمارية على ثلاثة مجالات تتمثل بالتعليم العام والأشغال والطرق والصحة حيث تم أنفاق ٨٠% من إجمالي الموارد على تلك المجالات ويأتي في مقدمتها التعليم بنسبة ٣٧% تليها الأشغال والطرق بنسبة ٢٩% وعلى الصحة ١٤% وتوزعت النسبة الباقية ٢٠% على مجالي الزراعة ومشاريع الخدمات الأخرى، وتتفاوت هذه النسب بين سنة وأخرى حسب الاحتياج.

مساهمة شركاء التنمية المحليين والخارجيين في التنمية المحلية والريفية في اليمن

في إطار مبدأ الشراكة القائمة مع المانحين كالبنك الإسلامي للتنمية وصندوق إيفاد والوكالة الفرنسية للتنمية بالتعاون مع والحكومة اليمنية والمستفيدين يهدف التخفيف من حدة الفقر في المجتمعات الريفية وفي ضوء الأولويات والاحتياجات والفرص التي تحددها الحكومة اليمنية في خططها وبرامجها التنموية والإستراتيجيات الوطنية للتخفيف من الفقر فمثلاً تمثل حافظة البنك في اليمن على ٦٦ مشروعاً بتكلفة ٣٠٠ مليون دولار منها ١٨ مشروع زراعي ويركّز على تحسين إنتاجية محصول البن والعسل والخضروات وتشجيع تصديرها وتحسين الظروف الاقتصادية للفقراء في المناطق الريفية.

كما نفذ صندوق "إيفاد" حتى عام ٢٠٠٧ في اليمن ١٩ مشروعاً إنمائياً في مجال التنمية الزراعية والريفية والتخفيف من الفقر الريفي، وتقدّر التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بـــ ٦٠٠ مليون دولار

وشملت مجالات التدخّل لهذه المشاريع تنمية المناطق الريفية، وتنمية الري ألسيلي، ودعم الصيادين، والإقراض والإرشاد والبحوث واستصلاح الأراضي الزراعية والحافظ على التربة من الانجراف ومياه الشرب والري والمنشآت المائية والاهتمام بالثروة الحيوانية وإدارة المراعي ودعم النشاط السمكي والأنشطة

الحرفية والمهنية وتنمية المهارات الفردية وتطوير أنتاج العسل وتربية النحل وأعمال الشق والتمهيد والسفلتة للطرق وبناء قدرات المرأة والتي تم تنفيذها في معظم مناطق الريف اليمني.